مسجلة أعلى مستوياتها في 11 شهراً

«الوطني»: ارتفاع أسعار النفط بعد مبادرة السعودية بخفض طوعي للإنتاج

أوضح تقرير اقتصادي متخصص لـ«الوطني» أن أسعار النفط ارتفعت خلال الأسبوع الماضي إلى أعلى مستوياتها المسجلة في 11 شهراً، إذ ارتفع سعر خام النفط المرجعي، مزيج خام برنت، إلى 55.99 دولاراً للبرميل بنهاية تداولات يوم الجمعة ووصل سعر خام غرب تكساس الوسيط إلى 52.24 دولاراً للبرميل. ويعزى هذا الارتفاع بصفة رئيسية لإعلان الأوبك وحلفائها يوم الثلاثاء عن عزم السعودية تخفيض إنتاجها بصفة منفردة بمقدار مليون برميل يومياً في شهري فبراير ومارس. كما أن المعنويات تحسنت بصورة أفضل يوم الجمعة بعد أن تعهد الرئيس الأمريكي المنتخب جو بايدن بإقرار حزمة تحفيز مالي تصل قيمتها إلى تريليونات الدولارات وتسريع وتيرة برنامج طرح اللقاحات المضادة لفيروس كوفيد19-.

وساهم انخفاض مخزونات النفط الخام الأمريكي بوتيرة أعلى مما كان متوقعاً يوم الأربعاء وضعف الدولار الأمريكي في تعزيز المعنويات الايجابية. ويأتي هذا في الوقت الذي كانت فيه الأسواق تتأثر إيجاباً ببدء حملات التلقيح ضد الفيروس. وبلغت مكاسب مزيج خام برنت 8.8 % في ديسمبر، مقلصاً الخسائر التي تكبدها في عام 2020 والتي وصلت إلى 21.5- % بنهاية العام. كما عوضت أسعار النفط الآن كافة خسائرها الناجمة عن الجائحة.

وفوجئت الاسواق بقرار السعودية بتخفيض إنتاجها النفطي بمقدار مليون برميل يومياً، أي بما يعادل حوالي 10 %، خلال شهري فبراير ومارس. إذ ارتفع سعر مزيج خام برنت بنسبة 5 % تقريباً على خلفية تلك الأخبار، مما أدى إلى تراجع أكثر حدة في أسعار العقود المستقبلية (أي ارتفاع أسعار العقود الفورية بالمقارنة مع أسعار العقود الآجلة). وفي يوم الجمعة الماضي، اتسع الفارق بين عقود التسليم لأجل شهر وثلاثة أشهر إلى 0.72 دولاراً للبرميل، مما يعكس توقع انخفاض الإمدادات على المدى القريب.

ووصف وزير الطاقة السعودي الأمير عبد العزيز بن سلمان مبادرة خفض الإنتاج بالخطوة الاستباقية لتجنب ضعف الطلب على النفط في ضوء إعادة فرض الاقتصادات المتقدمة والناشئة لقيود التنقل بعد ظهور سلالات جديدة شديدة العدوى من الفيروس. كما تعتمد تلك الخطة على قيام أعضاء آخرين ضمن تحالف الأوبك وحلفائها، باستثناء روسيا وكازاخستان، بالإبقاء على مستويات انتاج شهر يناير خلال شهري فبراير ومارس. إذ تم السماح لروسيا بزيادة إنتاجها بمقدار 65 ألف برميل يومياً وكازاخستان بمقدار 10 آلاف برميل يومياً في كل من الشهرين المقبلين. وبصفة إجمالية، سينخفض إنتاج الأوبك وحلفائها بمقدار 925 ألف برميل يومياً في فبراير قبل تخفيف تخفيضات الإنتاج إلى 850 ألف برميل يومياً في مارس. وبالنسبة للكويت والإمارات، سيبقى الإنتاج عند مستوى 2.33 مليون برميل يومياً و2.63 مليون برميل يومياً، على التوالي، بعد أن زاد المعروض بالفعل بنسبة 1.4 % في يناير وفقاً للقرار الذي تم التوصل له في الاجتماع الوزاري الثاني عشر للدول الأعضاء وغير الأعضاء بمنظمة الأوبك في ديسمبر الماضي، والذي أقر زيادة جماعية لإنتاج الأوبك وحلفائها بواقع 500 ألف برميل يومياً اعتباراً من شهر يناير الحالي .

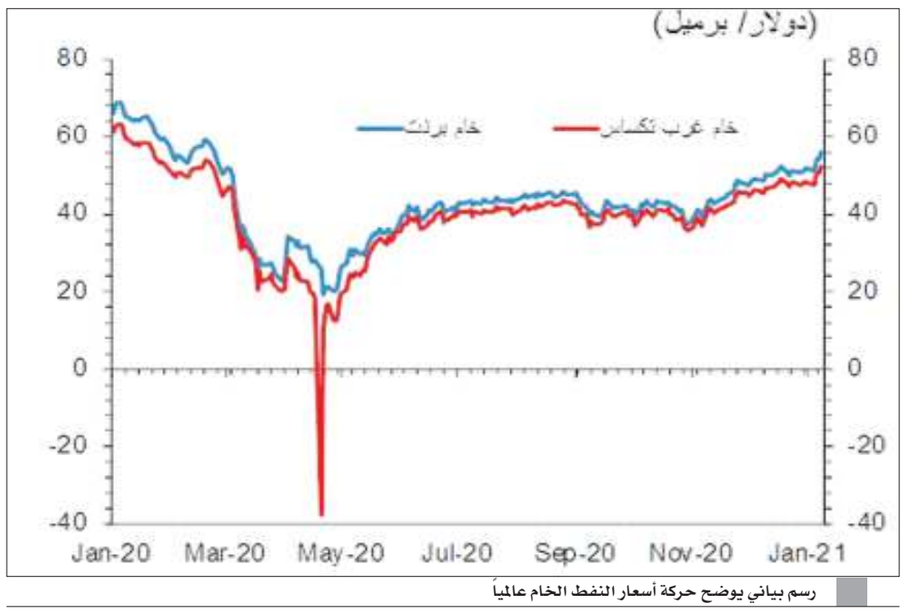

رسم بياني يوضح حركة أسعار النفط الخام عالمياً

وكان إعلان الأوبك الأسبوع الماضي مفاجئاً بصفة خاصة نظراً لصدوره بعد خلاف استمر لعدة أيام ووصل الأمر إلى تعليق المحادثات بين الجانب السعودي، الذي فضل إما الإبقاء على مستويات الإنتاج الحالية أو حتى خفضها (الخيار المفضل للسعودية) وبين الجانب الروسي الذي يفضل زيادة الإنتاج بإضافة 500 ألف برميل يومياً. وأشاد رئيس الوزراء الروسي ألكسندر نوفاك بقرار السعودية باعتباره «هدية رأس السنة الجديدة للقطاع بأكمله». كما أشاد الأمير عبد العزيز بن سلمان بتلك الخطوة معتبرها «فوزاً لكافة الأطراف ... ومؤكداً انه إذا تدهورت الأوضاع، فقد اتخذنا إجراءات استباقية ... وإذا لم يحدث ذلك، نكون بذلك قمنا بتسريع عملية التعافي «.

وبالنسبة لاتخاذ خطوة استباقية للتحوط ضد إمكانية تدهور الطلب على النفط، يبدو أن تقييم السعودية للأوضاع كان في محله. فبينما يبدو أن الطلب على النفط قد فاق التوقعات في ديسمبر، إلا أن مستويات الطلب في الربع الحالي تبدو أضعف من التوقعات في ظل مواجهة العديد من الاقتصادات المتقدمة والناشئة لجولة ثانية أو حتى ثالثة من تدابير الإغلاق. كما أنه مع اقتراب فصل الربيع وبدء موسم صيانة المصافي – وهي فترة تتسم عادة بضعف الطلب على النفط – يجب أن تتخذ الأسواق حذرها من الاعتماد على عودة الطلب على النفط خلال الأسابيع المقبلة.

كما أن المخزون العالمي من النفط الخام والمنتجات البترولية ما يزال وفيراً، لا سيما بالنسبة للمنتجات النفطية المكررة مثل نواتج التقطير (الديزل ووقود الطائرات وما إلى ذلك) والتي تأثر استهلاكها بشدة بتداعيات الجائحة. وقدرت وكالة الطاقة الدولية وصول مخزونات دول منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية إلى 3،129 مليون برميل في أكتوبر، والتي ما زالت أعلى بحوالي 183 مليون برميل عن متوسط الخمس سنوات، مع إمكانية توافر فائض في المخزون ببداية عام 2021. وفي الولايات المتحدة، أعلنت إدارة معلومات الطاقة الأمريكية عن هبوط مخزونات النفط الخام الأمريكي بمقدار 8 ملايين برميل الأسبوع المنتهي في 1 يناير فيما يعد أعلى معدل تراجع يتم تسجيله منذ أواخر أغسطس، ليصل بذلك مستوى المخزونات إلى 485.5 مليون برميل، أي أعلى بنسبة تقارب 7.7 % عن المتوسط الموسمي لمدة 5 سنوات وأقل بنسبة 8.4 % عن مستويات الأسبوع السابق. أما بالنسبة لتغطية الإمدادات، فان مخزونات الخام تكفي لتغطية 34.2 يوماً من الاحتياجات المستقبلية، مما يعد أدنى مستوياتها مقارنة بأغسطس الماضي والذي بلغت فيه تغطية المخزون حوالي 34.5 يوماً. في المقابل، ظل إنتاج الخام الأمريكي ثابتاً عند مستوى 11 مليون برميل يومياً للأسبوع السادس على التوالي. وزاد عدد منصات الحفر النفطي التي أعيد تشغيلها من 8 إلى 275 منصة في الأسبوع الماضي، لتشهد بذلك زيادة للأسبوع السابع على التوالي. ومنذ انخفاضها إلى 172 بئراً في أغسطس، فيما يعتبر أدنى المستويات المسجلة منذ أكثر من عقد، شهدت منصات الحفر الأمريكية نمواً بنسبة 60 % أو ما يعادل 103 منصة حفر إضافية.

وقد تقوم وكالة الطاقة الدولية في الربع الأول من عام 2021 بتعديل تقديراتها لنمو الطلب على النفط لعام 2021، والذي يبلغ حالياً 0.6 مليون برميل يومياً، وخفضها بما يتماشى مع ضعف الاستهلاك على خلفية عدد من العوامل والتي تتضمن فرض قيود التنقل والشتاء المعتدل حتى الآن في نصف الكرة الشمالي. وقد يساهم استهلاك الصين من النفط في التخفيف من ضعف توقعات النمو إلى حد ما، نظراً لمساهمته في تحفيز نمو الطلب على النفط في النصف الثاني من عام 2020. وتشير تقديرات وكالة الطاقة الدولية إلى نمو الطلب على النفط بنحو 5.7 مليون برميل يومياً للعام الحالي، مما يشير إلى تحسن واضح مقارنة بالانخفاض المقدر لعام 2020 البالغ 8.8 مليون برميل يومياً.

وعلى الرغم من التحول الهائل لمعنويات السوق وزيادة التفاؤل بعد إعلان خفض الإنتاج السعودي وطرح اللقاحات المضادة للفيروس على نطاق أوسع، إلا أن ضعف الطلب على النفط سيستمر خلال الربع الحالي. وفي ظل دعم العديد من الاقتصادات حالياً لفرض قيود على التنقل وإجراءات الحجر الصحي سيظل الاستهلاك ضعيفاً. ومرة أخرى، سيكون الطلب على وقود الطائرات هو الفئة الأكثر تضرراً وربما آخر أنواع الوقود في الوصول إلى مرحلة التعافي. ويعلق الاقتصاد العالمي آماله على إطلاق حملات التلقيح بوتيرة أسرع.

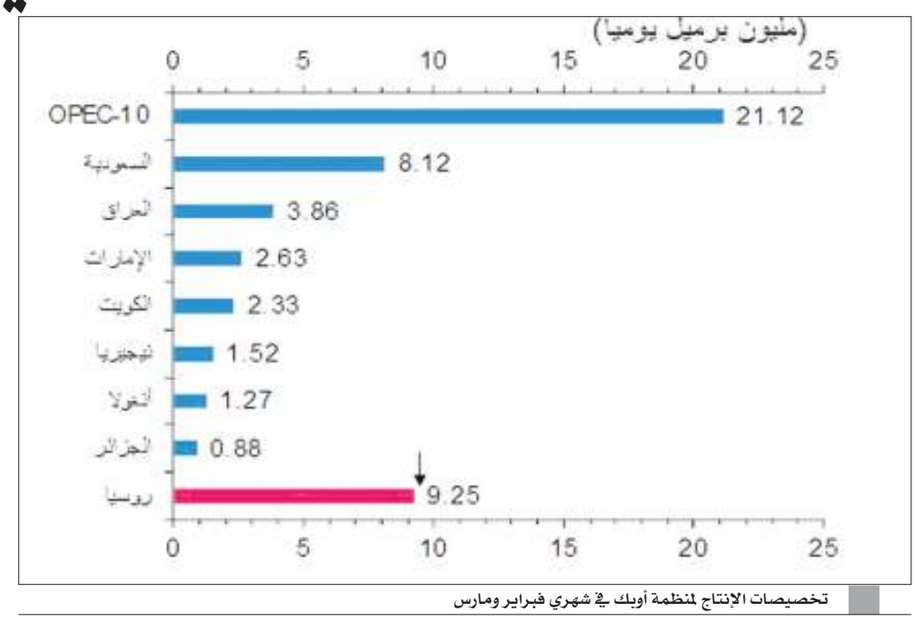

تخصيصات الإنتاج لمنظمة أوبك في شهري فبراير ومارس

البورصة تستعيد الزخم وتُسجل الارتفاع الرابع على التوالي

واصلت بورصة الكويت ارتفاعها أمس الثلاثاء لرابع جلسة على التوالي، حيث صعد مؤشرها العام 0.46 %، وارتفع السوق الأول بوتيرة أعلى بمعدل 0.59 %، وسجل المؤشران الرئيسي و«رئيسي 50» نمواً بنسبة 0.08 % و0.13 % على الترتيب.

وتباينت حركة التداولات أمس بالبورصة ، حيث هبطت السيولة بنحو 6.8 % لتصل إلى 45.04 مليون دينار مقابل 48.30 مليون دينار بالأمس، بينما ارتفعت الأحجام 18.4 % لتصل إلى 309.51 مليون سهم مقابل 261.51 مليون سهم بجلسة الاثنين.

وسجلت مؤشرات 9 قطاعات ارتفاعاً أمس بصدارة السلع الاستهلاكية بنمو نسبته 0.94 %، فيما هبط قطاعان فقط، الأول النفط والغاز وتراجع 2.07 %، والثاني التكنولوجيا وانخفض بنحو 1.43 %.

وجاء سهم «أركان» على رأس القائمة الخضراء للأسهم المدرجة مُرتفعاً بنحو 18.28 %، بينما تصدر سهم «تجارة» القائمة الحمراء مُتراجعاً بنسبة 19.31 %.

وحقق سهم «تجارة» أيضاً أنشط حجم تداول بالسوق بكميات بلغت 70.92 مليون سهم بقيمة 3.46 مليون دينار، فيما سجل سهم «أهلي متحد – البحرين» أنشط سيولة بقيمة 5.72 مليون دينار مُرتفعاً 3.72 %.

قال رائد دياب، نائب رئيس إدارة البحوث والاستراتيجيات الاستثمارية بشركة «كامكو إنفست»، إن بورصة الكويت استعادت زخمها وعوضت خسائرها التي منيت بها في الأسابيع الثلاثة السابقة.

وأوضح دياب أنه يبدو أن هناك استقراراً وذلك بعد البدء بعمليات التطعيم، واستقرار عدد الإصابات، والسيطرة على انتشار فيروس كورونا (كوفيد 19)، مع الاستمرار بالإجراءات الاحترازية خوفاً من السلالات المتحورة الجديدة للفيروس.

وأضاف بأن ارتفاع أسعار النفط إلى مستويات لم يشهدها منذ عدة أشهر كان له أثر إيجابي على معنويات المستثمرين.

إلى ذلك، بحسب دياب، ستتجه الأنظار إلى النتائج المالية للشركات والبنوك المدرجة عن السنة المالية 2020، حيث عانت الكثير من القطاعات على ضوء أزمة تفشي جائحة كورونا وعمليات الإغلاق التي صاحبته وتراجع النشاط الاقتصادي.

لكن مع السيطرة على الوضع الصحي والبدء بإعلان العديد من الشركات المطورة عن التوصل إلى لقاحات فعالة، بدأت الشركات في النصف الثاني من العام المنصرم التقاط أنفاسها والتعافي تدريجياً من الأزمة.

جلسة خضراء للبورصة

«ألافكو» تحصل على تمويل من بنك محلي بـ 24.2 مليون دينار

شركة ألافكو

أعلنت شركة ألافكو لتمويل شراء وتأجير الطائرات عن حصولها على تمويل قصير الأجل من أحد البنوك المحلية في الكويت بمبلغ 78.9 مليون دولار (24.2 مليون دينار).

وقالت «ألافكو» في بيان للبورصة الكويتية، إن التمويل سوف يُستخدم للوفاء بالمتطلبات التشغيلية قصيرة الأجل للشركة.

وأوضحت أن أثر المعلومة السابقة يتمثل في زيادة الأصول عن طريق زيادة النقد والنقد المعادل بقيمة مبلغ التمويل (24.2 مليون دينار)، وزيادة المطلوبات بنفس المبلغ عن طريق زيادة بند مُستحق لمؤسسات مالية.

كانت بورصة الكويت أعلنت مؤخراً عن ترقية «ألافكو» من السوق الرئيسي إلى السوق الأول، بعد إتمام المراجعة السنوية للشركات المدرجة لعام 2021 وفقاً لأحكام قواعد البورصة.

وحققت الشركة خسائر سنوية بقيمة 9.79 مليون دينار للعام المالي المنتهي في 30 سبتمبر 2020؛ بسبب تداعيات جائحة كورونا، وانخفاض أرباح بيع الطائرات نتيجة تقلص الأنشطة التجارية.

«أموال» تكمل صفقة بيع حصتها في «الشامل» بـ 335 ألف دينار

أعلنت شركة أموال الدولية للاستثمار أنها قد أكملت صفقة بيع حصتها في شركة الشامل الدولية القابضة بقيمة 335 ألف دينار.

وقالت «أموال» في بيان للبورصة الكويتية، إنه تم تقدير الأثر المالي بناءً على بيان المركز المالي المرحلي المكثف الموحد للشركة كما في 30 سبتمبر 2020 (القيمة الدفترية للاستثمار في الشركة الزميلة) وهو عُرضة للتغيير بسبب التسغيرات في الشركة الزميلة الأساسية.

وأوضحت أن المبالغ النهائية سوف تنعكس في البيانات المالية السنوية/ ربع السنوية الصادرة عن الشركة. وقدرت الشركة التأثير المالي على أنه انخفاض في القيمة الدفترية للاستثمار في الشركات الزميلة بمبلغ 328 ألف دينار، وزيادة في النقد والنقد المُعادل بمقدار 335 ألف دينار، ما يعني تحقيق ربح في بيان الدخل بمبلغ 7 آلاف دينار، والذي من المتوقع أن ينعكس أثره المالي في الربع الأول من 2021.

كان مجلس إدارة «أموال» قد وافق أواخر ديسمبر الماضي، على بيع استثمارات الشركة في شركات الشامل الدولية القابضة، ومطعم ومقهى السبعينات، والسبعينات الكويتية لإدارة المطاعم.

«الكويتية السورية» ترفض عرض «الحوسني» لشراء أسهم الشركة

قال مجلس إدارة الشركة الكويتية السورية القابضة إن العرض المُقدم من سالم عبدالله الحوسني للاستحواذ على جميع الأسهم المتبقية من أسهم الشركة يعتبر "عرضاً غير مناسب".

وقالت "السورية" في بيان للبورصة الكويتية، أمس الثلاثاء، إنها عينت مكتب كويت بيلارز للاستثمار المالي كمستشار للاستثمار المرخص له من قبل هيئة أسواق المال، وقد تم تقييم السهم بسعر 33.6 فلس للسهم الواحد.

وأوضحت الشركة أن عرض الاستحواذ الإلزامي المقدم من سالم الحوسني لشراء الأسهم المتبقية بسعر 30 فلساً للسهم الواحد، وهو عرض "غير مناسب" حيث إنه أقل من السعر المُحدد في التقييم المُشار إليه.

ونوهت الشركة بأن توصية مجلس الإدارة "غير مُلزمة" للمساهمين، وأن قرار البيع من عدمه عائد لهم وحدهم.

والجدير بالذكر أن سالم عبدالله الحوسني ومجموعته يمتلكون الحصة الأكبر في رأسمال "الكويتية السورية" بنسبة تقترب من 52 %، تليها حصة مجموعة الصناعات الوطنية القابضة بنحو 7.4 %.

ويبلغ رأسمال "الكويتية السورية" نحو 17.63 مليون دينار، موزعاً على 176.3 مليون سهم تقريباً بقيمة اسمية 100 فلس للسهم الواحد.

كانت خسائر الشركة قفزت 431 % بنهاية التسعة أشهر الأولى من العام الماضي، لتصل إلى 1.76 مليون دينار، مقابل خسائر نفس الفترة من عام 2019 والبالغة 331.48 ألف دينار.